

موقف النحويين من آراء الزجاج النحوية في معاني القرآن وإعرابه (الحروف إنموذجاً)

الباحثة: فاطمة عبد الواحد عطية الحسيناوي

أ.د قاسم محمد كامل السعيد

كلية الآداب، جامعة ذي قار

الملخص

هذا البحث هو محاولة لجمع أقوال النحويين (ممن جاء بعد الزجاج) في المسائل التي عرضها الزجاج في كتابه، فقد ظهرت مؤلفات كثيرة في القرن الثالث الهجري اهتمت بنقد المسائل النحوية، وعني النحويون بدراسة كتاب الزجاج وتحليله، ومعرفة مبررات النقد وأسبابه. الكلمات المفتاحية: الزجاج، الآراء النحوية، النقد النحوي، المعايير النقدية.

The position of grammarians on Al-Zajjaj's grammatical views on the (meanings and syntax of the Qur'an (the letters as a model

Researcher: Fatima Abdel Wahed Attia Al-Husseinawi

Prof. Dr. Qasim Muhammad Kamel Al-Saeedi

College of Arts, Dhi Qar University

Abstract

This research is an attempt to collect the sayings of the grammarians (those who came after al-Zajaj) on the issues presented by al-Zajaj in his book.

Keywords: glass, grammatical opinions, grammatical criticism, critical standards.

المقدمة

إن بداية النقد النحوي اتسمت بالبساطة واكتفت بالملاحظات اللغوية التي اعتمدت على فطرة النحوي وسليقته، فالقواعد النحوية هي من أقدم المعايير النقدية التي عرفها النحاة إلى جانب السماع، والخلاف النحوي هو صورة من صور النقد، والنقد يرتكز على مبدأ الخلاف، بغض النظر عن أنواعه، وهو قائم على الخلافات بين النحويين وتباين حججهم على مذهبهم ومن أسباب هذا الخلاف هو التعصب لمذهب أو شيخ أو لبلد معين أو رغبة النحاة في عطايا الخلفاء. وقد جرت هذه الدراسة بجمع الآيات القرآنية المختلف في توجيهها النحوي، وإيراد آراء الزجاج فيها، ثم إتباعه بآراء العلماء اللاحقين به.

{فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ} {البقرة: 24}

قال الزجاج في علة جزم الفعل المضارع : إن كل حرف لزم الفعل فأحدث فيه معنى، فيكون له من الإعراب على قسط معناه ، عمل يعمل ((لم)) في جزم الفعل ((يفعلوا)) وقلب زمن الفعل فإنه نصب، لأن ((أن)) وما بعدها بمنزلة الاسم ، كما في قوله ((لن تفعلوا)) ونحو: ظننت أنك قائم، والمعنى: ظننت قيامك،⁽¹⁾ وهذا كلام غير صحيح عند الفارسي ودليله أن ((لا)) و((لام)) الأمر لم تقلب زمن الفعل إلا إنها جازمة للفعل المضارع، وهناك من يلزم الفعل ويغير زمنه، إلا أنه لا يؤثر في إعرابه، كذلك في عامل نصب الفعل، فلو كان كلام الزجاج صحيحاً، لوجب ألا تنصب ((لن)) و((إن)) لأنهما ليسا مع ما بعدهما بمنزلة الاسم كـ((أن))⁽²⁾.

أما النحاس فاستشهد بكلام الأخفش الذي ذهب إلى أنهم جزموا بـ ((لم)) لأنها نفي⁽³⁾، أما النصب بـ((لن)) فمذهب الخليل أن أصل ((لن)) هو : لا أن، وكان قد ردّ عليه سيبويه في ما قاله، فلو كان صحيحاً، لما جاز ((زيداً لن أضرب))⁽⁴⁾ وذهب العكبري إلى أن ((لم)) قد جزم لأنه عامل شديد الاتصال بمعموله.⁽⁵⁾

{وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً} {البقرة: 80}

تحدثت الزجاج عن اختلاف النحويين في علة النصب بـ((لن)) ونسب إلى الخليل في هذه المسألة قولان، الأول: أنها نصبت كما نصبت ((أن)) والثاني: أن الأصل في ((لن)) هو: لا أن ولكن الحذف وقع

استخفافاً⁽⁶⁾، وقد رفض سيبويه قول الخليل الثاني، فلو كان كذلك لما جاز: زياداً لن أضرب، ولم يذكر سيبويه في كتابه إلا الرأي الثاني مبيناً اعتراضه⁽⁷⁾.

وقال الفارسي: إن ما توهمه أبو اسحاق في ((لن)) عن الخليل إنما هو كلام للخليل في ((إذن)) وليس في ((لن))⁽⁸⁾، وأكثر النحويين يذهبون إلى أن ((لا)) و((لن)) قد تشابهت في نفي المستقبل، غير أن ((لن)) فيها تأكيد، نحو: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكدت وشددت، قلت: لن أبرح اليوم مكاني⁽⁹⁾.

{وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ} {البقرة: 102}

ذكر الزجاج⁽¹⁰⁾ رأيين في قوله تعالى ((فيتعلمون)) ولم ينسبهما واكتفى بالقول إنهما منسوبان ((لأصحاب النحو)) وقد رفض أبو اسحاق الرأي الأول الذي قال به سيبويه⁽¹¹⁾، والفراء⁽¹²⁾، والمبرد⁽¹³⁾ و الذي نص على أن تكون ((فيتعلمون)) عطفاً على قوله ((يعلمون الناس)) وقد خطأه الزجاج لأن ((منهما)) دليل على أن المتعلم من الملكين، أما الرأي الثاني: استحسنة الزجاج وهو أن تكون ((فيتعلمون)) عطفاً على ما يوجبه معنى الكلام، والمعنى الذي وضحه الزجاج: إنما نحن فتنة فلا تكفر فيأبون فيتعلمون، ثم أضاف قولاً ثالثاً بأن تكون ((فيتعلمون)) عطفاً على ((يعلمان)) ولم يذكر ((يعلمان)) للدلالة عليه في الكلام والتقدير: يعلمان فيتعلمون.

وباعتراض الزجاج ردّ النحاس على الفراء ، فلو كان صحيحاً لوجب أن يكون التقدير: فيتعلمون منهم⁽¹⁴⁾.

ولا صحة لاعتراض أبو اسحاق على قول ((أصحاب النحو)) عند الفارسي فلا يمنع أن يكون ((فيتعلمون)) عطفاً على ((كفروا)) أو عطفاً على ((يعلمون الناس)) وإن كان متعلقاً بـ((منهما)) وكان الضمير في ((منهما)) راجعاً إلى الملكين⁽¹⁵⁾.

وقال صاحب الدر المصون: إن أظهر الأقوال في ((فيتعلمون)) هو ما ذهب إليه الزجاج من أنها معطوفة على قوله ((وما يعلمان))، وقال: إن اعتراض أبي علي الفارسي يعدُّ من التحامل على شيخه لخلاف وقع بينهما⁽¹⁶⁾.

{وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ} {البقرة: 102}

قال الزجاج: إن في الآية قولين ، الأول: ((... جعل بعضهم (من) بمعنى الشرط، وجعل الجواب: ((ماله في الآخرة من خلاق)) وهذا ليس بموقع شرط ولا جزاء، ولكن المعنى: ولقد علموا الذي اشتراه ماله في الآخرة من خلاق))⁽¹⁷⁾، والقول الأول للفراء⁽¹⁸⁾.

وذكر الزجاج أن من جعل الموضع شرطاً وجزاء، فيجب أن تكون اللام الأولى في ((لقد)) هي إعلماً، لأنَّ الجملة بكمالها معقودة بالقسم؛ لأنَّ الجزاء وإن كان المقسم عليه فقد صار للشرط فيه حظ، فلذلك دخلت ((اللام)) وإن اللام الثانية هي ((لام قسم)) لأنَّ الحلف يكون على فعلك لا فعل غيرك، نحو: والله لئن جئتني لأكرمك⁽¹⁹⁾.

وقال النحاس إن اللام في ((لقد)) و((لمن)) هي لام التوكيد و((من)) جاءت بمعنى ((الذي))⁽²⁰⁾.

وذهب الفارسي إلى أن أبا اسحاق قد رفض موضع الشرط والجزاء ولم يأت عليه بدلالة، ولم يقل أمن أجل المعنى يمتنع ذلك أم من جهة اللفظ.

ورأى الفارسي أنه يمتنع من جهة اللفظ ، وقال: إن ما ذهب إليه سيبويه في هذه الآية هو الصحيح، والذي عدَّ اللام في ((لمن)) لام الابتداء ، ((من)) بمعنى ((الذي))⁽²¹⁾.

وأضاف الفارسي : ((فمن أجاز الجزاء فيها فهذا وجهه وإجازته، وقول سيبويه في هذا هو الوجه الواضح، ولا أرى حمل الآية على القول الآخر حتى أرى مجيئه في نثر غير شعري))⁽²²⁾.

ويجوز أن تكون اللام في ((لقد)) جواب قسم محذوف، ونظيره في الكلام: علمتُ لزيد قائمٌ وعمراً ذاهباً، واللام في ((لمن)) هي لام الابتداء و((من)) موصولة في محل رفع بالابتداء.⁽²³⁾

{أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا} {البقرة:148}

قال الزجاج: إن ((أينما)) جزمت ما بعدها، لاتصالها بـ((ما)) ويكون الكلام شرطاً وجواب الشرط مجزوم وهو ((يأت بكم الله))⁽²⁴⁾.

وقال الفارسي: إن ((أينما)) تجزم إذا وصلت بـ((ما)) أو لم توصل بها، وكلام أبي اسحاق لا فائدة من ذكره ، كما لا فائدة من قول القائل : الفعل يرفع الفاعل إذا كان ماضياً.⁽²⁵⁾

وهناك قولان في ((أينما)) عند ابن جني، الأول: أن تكون ((ما)) زائدة بعد ((أين)) للتوكيد، والثاني: أن ((أين)) مركبة مع ((ما)) نحو حضر موت.⁽²⁶⁾

{وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ} {البقرة:214}

قال الزجاج: إن ما بعد ((حتى)) يحتمل النصب والرفع ، وهذا يجري تبعاً للمعنى في ((سرت حتى أدخلها ، فأما النصب فعلى معنيين ، الأول: أن يكون الدخول غاية السير، والمعنى: سرت الى دخولها، والتقدير في الآية كون : وزلزلوا الى أن يقول الرسول ، فعلى ذلك يكون الدخول قد مضى ، أما المعنى الثاني : يكون فيه السير قد وقع والدخول لم يقع، والمعنى: وزلزلوا كي يقول الرسول.⁽²⁷⁾ وما ذهب إليه من هذه الأوجه ، هي مذهب سيبويه والخليل وجميع أهل النحو الموثوق بعلمهم كما قال أبو اسحاق.⁽²⁸⁾ ويرفع ما بعد ((حتى)) إذا لم تعمل في الفعل شيئاً وقد مضى السير والدخول، والمعنى سرت فأدخلها ، وهو أحد أوجه الرفع ، فيجوز أن يكون السير قد مضى والدخول واقع الآن أو أن يكون السير منقطعاً.⁽²⁹⁾

وردّ الفارسي على كلام شيخه بأن ((حتى)) لها ثلاثة أوجه ، الأول: أن تكون حرف ((جر)) وهذه يمكن أن تنصب الأفعال بعدها بإضمار ((أن)) والمصدر من ((أن)) والفعل في محل جرب ((حتى))، والثاني: أن تكون عاطفة، والثالث: أن يكون ما بعدها مرفوعاً كـ ((أما وإذا ونحوهما)) وهنا تخلو من أن تكون جارة أو عاطفة⁽³⁰⁾ و((حتى)) في الآية كما في الوجه الأول، والمعنى: وزلزلوا إلى أن قال الرسول.⁽³¹⁾ وإذا كان الفعل بعد ((حتى)) مستقبلاً تنصبه بـ((أن)) مضمرة وإذا كان حالاً أو مؤولاً بالحال وجب رفع الفعل بعدها.⁽³²⁾

{وَمَا لَنَا أَلا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ} {البقرة:246}

ذكر الزجاج قول الأخفش في كون ((أن)) زائدة ، والمعنى: وما لنا لا نقاتل ، أو غيره من النحويين ممن عدّ المعنى : ما يمنعنا أن نقاتل.⁽³³⁾

ولقد جاء قول أبي اسحاق في هذه الآية رداً على آراء النحويين ومنهم الأخفش ، فقال أبي اسحاق والقول صحيح عندي أن ((أن)) لا تلغى هنا ، والمعنى أي شيء لنا ألا نقاتل، أي : أي شيء لنا في ترك القتال.⁽³⁴⁾

وعلل الفارسي قول أبي الحسن و ذهب الى كون ((أن)) زائدة لا يمنعها من العمل ، كما في قوله تعالى: ((فما منكم من أحد)) {الحاقة:47} ، وقال إن ما ذكره أبو اسحاق عن النحويين صحيح وسائر على الأصول النحوية ، ولا وجه لرفض أبي اسحاق وعدله عنه الى غيره.⁽³⁵⁾

وذهب بعض النحويين الى أن ((أن)) الزائدة لا تعمل وفائدتها زيادة التوكيد، كقوله تعالى : ((وما لنا لا نؤمن بالله)) {المائدة:84} ، ويجوز أن تكون مصدرية.⁽³⁶⁾

وعلى مذهب الزجاج فإن بعض النحويين يرى ما قاله الأخفش ضعيف لأن ((من)) الزائدة مثل غير الزائدة لفظاً واختصاصاً فجاز أن تعمل بخلاف ((أن)) الزائدة فإنها تشبه غير الزائدة لفظاً لا اختصاصاً ، فتكون زائدة قبل الاسم لا الأفعال وعليه فإن ((أن)) في قوله ((ألا نقاتل)) تكون مصدرية.⁽³⁷⁾

{وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحْمَةٍ} {ال عمران:81}

قال الزجاج: إن ((ما)) هنا تصلح أن تكون للشرط والجزاء ، لأن الشرط يوجب أن كل ما وقع من أمر الرّسل ، فهذه طريقته واللام دخلت في ((ما)) كما تدخل في ((إن)) الجزاء إذا كان في جوابها القسم.⁽³⁸⁾ في حين أورد في قوله تعالى : ((ولقد علموا لمن اشتراه)) { البقرة:102 } إن ((من)) ليس موضع شرط وجزاء.⁽³⁹⁾ وقال الفارسي: ((... فيلزمه على هذا الاعتلال أن يكون الجزاء حيث قال : انه ليس موضع جزاء في قوله : ((ولقد علموا لمن اشتراه)) أجود من جهة المعنى، لأن الشرط ينبغي أن يوجب أن كل ما اشترى ما يضره ولا ينفعه مما يعاطي به السحر ، وحاول به التفريق بين المرء وزوجته، فليس له في الآخرة من خلاف...))⁽⁴⁰⁾.

واستشهد الفارسي بقول سيبويه في الردّ على شيخه، حيث ذهب الى أن ((ما)) بمنزلة (الذي) ، وقد دخلتها اللام كما دخلت على ((إن)).⁽⁴¹⁾ وقال النحاس إن المعنى : وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لعلمنا الناس لما جاءكم من كتاب وحكمة.⁽⁴²⁾

وذهب الزمخشري الى ان اللام في ((لما)) هي لام التوطئة، لأن أخذ الميثاق في معنى الاستحلاف، و((ما)) موصولة في محل رفع بالابتداء وفي ((لتؤمنن به)) لام جواب القسم، ثم أجاز قول الزجاج في كون ((ما)) متضمنة معنى الشرط و((لتؤمنن)) سد مسد جواب القسم والشرط جميعاً.⁽⁴³⁾

وذهب بعض النحويين الى أن المعنى: لما أتاكم الكتاب والحكمة أخذ الميثاق فتؤول ((لما)) الى الجزاء، نحو: لما جئتني أكرمتك.⁽⁴⁴⁾

وقال ابن عطية: إن ((لما)) ظرفية ، والمعنى: لما كنتم بهذه الحال رؤساء الناس وأمثالهم أخذ عليكم الميثاق إذ على القادة يؤخذ.⁽⁴⁵⁾

{ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ } {ال عمران:178}

قال الزجاج: إن همزة ((إن)) تفتح إذا قرأ ((يحبسن)) بالياء، والكسر جائز على قبحه، وتكسر إذا قرأ ((تحسبن)) بالياء، وهو قول الميرد وإذا فتحت صار المعنى: ولا تحسبن الذين كفروا إملأنا، فتكون بدل من ((الذين)) وقد قرأ بها خلق كثير.⁽⁴⁶⁾ واحتج الزجاج بقول الشاعر:⁽⁴⁷⁾

فما كان قيس هلكه هلك واحد
ولكنه بنيان قوم تهدما

فهلكه بدل من ((قيس))، وقراءة الزجاج وتقديره عند الفارسي لا يصح الا بجعل ((خير)) منصوباً على انه مفعول ثانٍ لـ ((حسبت))⁽⁴⁸⁾، وقال الزمخشري : إن من قرأ بالتاء نصب قوله: ((أنما نملي لهم خيرٌ لأنفسهم)) بدلاً من ((الذين)) والمعنى: ولا تحسبن أن ما نملي للكافرين خير لهم، وتكون ((أن)) مع ما في خبرها ينوب عن المفعولين لـ ((حسب))⁽⁴⁹⁾ وهو رأي جمهور النحويين،⁽⁵⁰⁾ والقراءة بفتح ((أن)) هي قراءة حمزة، أما الكسر فهي قراءة نافع⁽⁵¹⁾، وقال ابن يعيش بفتح ((أنما)) ضعيف وممتنع، والصحيح أنها تكون مكسورة ، وتكون ((ما)) كافة لها عن العمل، وتعطي ((إن)) معنى التقليل ، نحو: إنّما زيدٌ بزاز، فهو تقليل من أمره، ونحو: إنّما سرْتُ حتى أدخلها، فقلل من السير حتى الدخول، وتأتي ((إن)) المكسورة تأكيداً لهذا التقليل.⁽⁵²⁾

{ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا } {النساء:53}

قال الزجاج: إن من نصب ((يؤتون)) فالمعنى: فإذا لا يؤتوا، وعامل النصب في الأفعال عند الزجاج هي ((أن)) إذا وقعت ظاهرة أو مضمرّة ، وهذا الرأي يعود للخليل بزعم سيبويه في كتابه، وبرأي الزجاج إن ((إن)) لا تعمل شيئاً إذا كانت للحال، والحقيقة أن سيبويه لم يؤمن بما ذهب اليه الخليل بل اكتفى بروايته.⁽⁵³⁾

قال الفارسي: إن مسألة نصب الأفعال بـ ((أن)) مضمرّة بعد ((إن)) قول فاسد ، حتى وإن عدّها الخليل مكونة من ((إذ)) و((أن)) فهو مذهب لا صحة له أيضاً لأن النون في ((إن)) في حال الوقف والوصل على حالٍ واحدة، ولا يوجد دليل على المحذوف همزة منها⁽⁵⁴⁾، وقال السيرافي : إن ((إن)) لا يبطل عملها إذا كانت للحال، وإنما يبطل في مواضع أخرى مثل : تقدّم الخبر، أو دخول حرف الاستثناء.⁽⁵⁵⁾

وقال العكبري: إن ((إذن)) لا تعمل في الفعل ((يؤتون)) شيئاً بسبب مجيء الفاصل بينها وبين الفعل⁽⁵⁶⁾. وإن القراءة بنصب ((يؤتون)) هي من الشواذ، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها⁽⁵⁷⁾.

{وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ} {البراءة:5}

عرض الزجاج قول أبي عبيدة في هذه الآية إذ ذهب إلى أن المعنى : كل طريق⁽⁵⁸⁾،

وقول الأخفش بأن ((على)) محذوفة، والمعنى : اقعدوا لهم على كل مرصد⁽⁵⁹⁾،

ورد الزجاج على ما ذهب إليه بقوله: ((كل مرصدٍ ظرف، كقولك: ذهبْتُ مذهباً، وذهبْتُ طريقاً، وذهبْتُ كل طريق، فلست تحتاج أن تقول في هذا إلا ما تقوله في الظروف نحو: خلف وقدام))⁽⁶⁰⁾، ولم يعترض الفارسي على قول شيخه وأضاف إلى أنها لا تحتاج إلى تفسير أو تأويل كما فعل الأخفش ، إلا أن نقطة الاختلاف التي ذكرها الفارسي على كلام أبي إسحاق تكمن في قوله : ((ذهبْتُ مذهباً، وذهبْتُ طريقاً، وذهبْتُ كل طريق)) وقد جعل الطريق ظرفاً كالمذهب ، وليس الطريق بظرف، فهو مخصوص كالبيت والمسجد، كما نص سيبويه⁽⁶¹⁾، ويرجح جمهور النحويين مذهب الأخفش بتقدير (على) خلافاً للزجاج⁽⁶²⁾.

{وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} {الاسراء:96}

ذهب الزجاج إلى أن الله في موضع رفع لأن الباء زائدة⁽⁶³⁾ وهو مذهب سيبويه⁽⁶⁴⁾، في حين ذهب الزجاج في قوله تعالى : ((وكفى بالله عليمًا)) {النساء:70} إلى أن ((الله)) في موضع نصب ، والمعنى : اكتفوا بالله عليمًا⁽⁶⁵⁾ وذهب ابن السراج إلى أن فاعل ((كفى)) يجب أن يعود على المصدر المفهوم من ((كفى)) أي : كفى كفايتي بالله، والباء ليست زائدة⁽⁶⁶⁾ وقد رد قول ابن السراج لأن البصريين لا يجوزون إعمال المصدر المحذوف إلا بالضرورة⁽⁶⁷⁾.

وهناك من ذهب إلى أن ((كفى)) اسمٌ والصحيح أنها فعل، ومن النحويين من جعل ((كفى)) متعدية إلى مفعول واحد، والمعنى: كفاكم الله حسيباً⁽⁶⁸⁾.

وقال العكبري: إن فاعل ((كفى)) فيه قولان: الأول أن يكون الله ، والباء زائدة دخلت لتدل على معنى الأمر والتقدير: اكتف بالله، والقول الثاني، أن الفاعل مضمر، والتقدير: كفى الاكتفاء بالله⁽⁶⁹⁾.

وورد عن النحويين أن الباء تزداد في فاعل ((كفى)) إذا كان الفعل بمعنى حسب؛ ولا تزداد إذا كان ((كفى)) بمعنى: وفي⁽⁷⁰⁾ كقوله تعالى : ((وكفى الله المؤمنين القتال)) {الأحزاب:25} وقال عباس حسن إن الباء في قوله تعالى: ((كفى بالله شهيداً)) حرف جر زائد زيادة محضة ، فلا يجلب معنى جديداً ، ويأتي للتوكيد، ويجوز حذفه فلا يتأثر المعنى بذلك⁽⁷¹⁾.

{وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ} {يوسف:31}

قال الزجاج : ((حاشا)) إذا كانت بحذف الألف أو اثباتها تكون للاستثناء وهي بمعنى: براءة لله⁽⁷²⁾ وذهب السيرافي : إن ((حاشا)) هي حرف يستثنى به صُرف منه فعل ولا يستثنى بتصريفتها مثل ((حاشيت))⁽⁷³⁾،

ومذهب البصريين أنها حرف جرٍ فيه معنى الاستثناء⁽⁷⁴⁾ أما الكوفيون فرأوا أنها فعل ماضٍ أو فعل استعمل استعمال الأدوات⁽⁷⁵⁾.

وذهب المبرد إلى أنها تأتي فعلاً ، وقد تأتي حرفاً أما في قوله تعالى: ((حاشا لله)) فهي بمنزلة المصدر، والمعنى : براءة لله والدليل على أنها ليست حرفاً هو دخولها على الحرف، والنصب أولى لأنها فعل⁽⁷⁶⁾ و وافقه في ذلك الزمخشري فـ((حاشا)) عنده كلمة تدل على التنزيه في الاستثناء، وتجري مجرى المصدر ، ولم تتنوع مراعاة للأصل وهو ((الحرفية))⁽⁷⁷⁾، واليه ذهب بعض النحويين وقد جوزوا القراءة بالتثنية⁽⁷⁸⁾ واستعمال ((حاشا)) كمصدر مرادف لمعنى ((البراءة والتنزيه)) غير دقيق ، فلا

يحسن أن نقول : قام القوم حاشا زيد، لأن القيام ليس من المواطن التي يتنزه منها الا اذا كان القيام الى سوء.⁽⁷⁹⁾

إن ((حاشا)) تأتي بثلاث حالات : الأولى: هي : الاستثنائية وتكون على هيئة فعل ماضٍ جامد والثانية للاستثناء أيضاً الا ان الفعل الماضي فيها يتصرف، والحالة الثالثة أن تكون ((حاشا)) بمعنى التنزيه، وهي مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً تقديره ((أنزه))⁽⁸⁰⁾.

إن النحويين قد جعلوا ((حاشا)) متردد بين الفعلية والحرفية، والصحيح أن يجعلوه بين الاسمية والفعلية والحرفية.⁽⁸¹⁾

{ وَإِنْ كَلَّا لَيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ } { هود:111 }

قال الزجاج: إن اللام في ((لما)) هي اللام التي تأتي مع ((إن)) للتوكيد وتكون ((ما)) زائدة ، لم تغير المعنى ولا العمل وتكلم عن رأي سيبويه وبعض النحويين من أن ((لما)) تستعمل بمعنى ((إلا)) أو يكون معناها الجمع على التقدير : وأن كلاً ليوفيهم جمعاً.⁽⁸²⁾ وقال النحاس: إن اللام في ((لما)) للتوكيد و((ما)) صلة و((كلا)) منصوبة بـ ((أن)) و ((ليوفينهم)) خبرها⁽⁸³⁾.

وقال الفارسي: إن اللام الأولى في ((لما)) هي لام الابتداء وان اللام الثانية في ((ليوفينهم)) هي التي يتلقى بها القسم، وتختص بالدخول على الفعل ، فلما اجتمع اللامان جاء بفصل بينهما وهو ((ما)) وعليه فإنها تكون زائدة للفصل بين اللامين.⁽⁸⁴⁾ وإلى هذا ذهب الزمخشري⁽⁸⁵⁾.

وقد فهم من قول الزجاج في هذه المسألة إنه يجوز تكرار اللام في الخبر ومتعلقه التقدم عليه لذلك جوز الرضي القول: إن زيدا لفيك لراغب، واكمل قوله بأن الزجاج قد أجازته قياساً.⁽⁸⁶⁾

وقال السيرافي: إن الزجاج احتج بقوله تعالى ((ليوفينهم)) ليُجَوَزَ : إن زيدا لفي الدار قائم، وهو بمنزلة قولك: مررت بالقوم كلهم أجمعين، وكان المبرد لا يجوز تكرار اللام اذا كان المعنى واحداً ، واكمل السيرافي: ((... وليس في الآية حجة لأبي اسحاق، لأن اللام في لما لام (إن) واللام في ليوفينهم لام يمين، وليست اللام في ليوفينهم لام (إن) وإنما هي بمنزلة يمين مستأنفة ، وقول أبي العباس في هذا أقوى)).⁽⁸⁷⁾

{ إِنْ نَشَأْ نُنزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ } { الشعراء:4 }

قال الزجاج: إن معنى ((فظلت)) يجب أن يقع في المستقبل ويكون بلفظ الماضي فيكون التقدير: فظلت.⁽⁸⁸⁾ ولم ينكر الفارسي أن يكون فعل الجزاء بلفظ الماضي، ومعناه يدل على المستقبل الا ان الفعل بعد الفاء في قوله تعالى منقطع عن عامل الجزم ((... وإذا انقطع عنه، لم يجز ان يقع الماضي موقع المستقبل على حد ما كان يقع قبل أن تنقطع الفاء، وتحجز عمل الجازم، وإذا كان كذلك، تبينت الخلل في قول أبي اسحاق...))⁽⁸⁹⁾

{ لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ } { الأنبياء: 3 }

((الذين ظلموا)) فيها ثلاثة أقوال عند الزجاج، واجودهما أن يكون في موضع رفع بدلاً من الواو في ((اسروا)) وقد بين عن معنى الواو فيها، أي: هؤلاء الذين ظلموا اسروا النجوى، والمعنى: إلا استمعوه وهم يلعبون، والقول الثاني: أن تكون رفعاً على الذم على المعنى: هم الذين ظلموا، والقول الثالث: أن يكون في موضع نصب على المعنى: اعني الذين ظلموا⁽⁹⁰⁾، واختار أبو علي الفارسي الوجه الثاني لأنه أفاد المعنى، كأنه قيل: من المسرون؟ فقيل: الذين ظلموا، أي: هم الذين ظلموا⁽⁹¹⁾، والوجه الأجود فيها عند بعض النحويين هو أن يكون ((الذين)) مبتدأ مؤخر، و ((اسروا النجوى)) خبر له⁽⁹²⁾، وأجاز آخرون أن تكون ((الذين)) في محل رفع فاعل ثاني للفعل ((اسروا))، وهو غير جائز إلا على لغة من قال: أكلوني البراغيث⁽⁹³⁾.

{ يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ } { الحج:13 }

ذكر الزجاج ما ذهب إليه البصريون والكوفيون في معنى اللام إذ إنها جاءت لتفيد التأخير، والمعنى: يدعو من لضره أقرب من نفعه، إلا أنهم لم يستوفوا السبب في وضع معناها برأي الزجاج، وأضاف أن اللام جاءت لليمين والتوكيد، وأصلها أن تكون في ((لضره)) فقدمت التوكيد، كما هو الحال في اللام مع ((إن)) فأصلها أن تكون في الابتداء، فلم يجز أن تلي ((إن)) فجعلت في الخبر⁽⁹⁴⁾.

وقال الفارسي: إن اللام في ((لمن ضره)) هي لام الابتداء، وموضع ((من)) رفع، والخبر مضمّر، ومن ذهب إلى إن اللام في ((من)) أصلها أن تكون في الصلة ((ضره)) ثم قدمت إلى الموصول، فهو كلام خاطئ عند الفارسي، لأن المواضع التي تستعمل اللام فيها محصورة عند العرب وهي موضعان: الأول: المبتدأ عندما تكون للتأكيد مجردة من تلقي القسم أو عندما تكون لتلقي القسم والتأكيد، والثاني دخولها على اسم ((إن)) أو خبرها⁽⁹⁵⁾. وقال ابن جني ((... وهذا عندنا على إجماع الكافة عليه في ما حكاه أبو اسحاق غير جائز ولا مرضٍ، وقد أنكره أبو علي، وذهب في فساده إلى أن اللام على هذا التقدير من صلة من، ومحلّه أن تتقدم الصلة أو شيء منها على الموصول))⁽⁹⁶⁾.

{مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا} {هود:15}

قال الزجاج⁽⁹⁷⁾ إن ((كان)) فيها قولان: الأول ما ذهب إليه أبو العباس المبرد⁽⁹⁸⁾، من أنه بمعنى الماضي، والقول الثاني أن تكون بمعنى الحال فيما مضى من الدهر، وغضب الفارسي على القول الأول للمبرد ووصفه بأنه ((غير مستقيم)) ولم يذهب إليه من البصريين إلا هو، والسبب لأن الشرط والجزاء لا يقعان إلا فيما يستقبل وإن الحروف تحيل معنى الماضي إلى الاستقبال⁽⁹⁹⁾.

أما القول الثاني فقد حمله الفارسي في غير الجزاء، ليصح كلام الزجاج واحتج الفارسي في ذلك إلى ما ذهب إليه شيخه في قوله تعالى: ((إن كان قميصه قد من قبل)) {يوسف:26}

قال الزجاج: إن الماضي لا يصح وقوعه بعد ((إن)) وعلى ذلك احتج الفارسي⁽¹⁰⁰⁾.

ومن ذهب إلى أنه لا يوتي بفعل الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً إلا مع ((كان)) خاصة، فهو قول خاطئ لوروده في غير ((كان)) قال الشاعر⁽¹⁰¹⁾:

ومن هاب أسباب المنايا ينلنه ولو رام أسباب السماء يسلم

{وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً} {الأنفال:25}

ذكر الزجاج ما جاء به النحويون في هذه الآية، ومنهم الفراء⁽¹⁰²⁾، من أن الكلام جزاء، فيه شيء من النهي، نحو: أنزل عن الدابة لا تطرحك، ولا تطرحك، وعند الزجاج هو جواب الأمر بلفظ النهي، فالمعنى: إن تنزل عنها لا تطرحك، وإذا أضفت النون الخفيفة أو الثقيلة أكدت الكلام، ومثله قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّفْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ)) {النمل:18} فالكلام أمر بالدخول ثم النهي⁽¹⁰³⁾.

وقال الفارسي إنه لمن المحال أن يكون جواب الأمر بلفظ النهي، كما لا يجوز أن يكون جواب الشرط بالنهي، وإنما هو جزاء في الحقيقة وقد دخلت النون للتأكيد⁽¹⁰⁴⁾.

واستشهد الفارسي بقول الأخفش الذي ذهب إلى أنه نهي بعد أمر، ولكنه ليس جواباً، ولو كان كذلك ما دخلت النون عليه⁽¹⁰⁵⁾.

ومن قال بأنه نهي جعل المعنى: اتقوا فتنة مقولاً فيها: لا تصيبين الذين ظلموا منكم⁽¹⁰⁶⁾ ومنهم من ذهب إلى أن ((لا)) نافية⁽¹⁰⁷⁾.

وذهب آخرون إلى أن ((لا)) نافية، وجدت بهذه الصورة تشبيهاً لها بالناهية، وحدث العدول عن النهي لأن الإصابة خاصة بالمتعرضين للفتنة، والنون لزيادة التأكيد⁽¹⁰⁸⁾.

{وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ} {براءة:6}

قال الزجاج: إن ((أحد)) مرفوع بفعلٍ مضمر، والمعنى: فإن استجارك أحدٌ استجارك، ومن زعم بأنه يرفع بالابتداء فهو خاطئ لأن الجزاء لا يتخطى ما يرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده⁽¹⁰⁹⁾ وهو مذهب جمهور النحويين والفعل في الآية محذوف وجوباً والتقدير: وإن استجارك أحدٌ استجارك⁽¹¹⁰⁾.

وفي قوله تعالى: ((وإن امرؤ هلك ليس له ولد)) {النساء: 176} أجاز الزجاج تقديم الاسم قبل الفعل لأن ((إن)) لا تعمل في الماضي، ولأنها أم الجزاء، كذلك استناداً لقول النحويين من وجود فعل مضمر مع ((إن)) والتقدير: إن هلك امرؤ هلك⁽¹¹¹⁾، وهذا مذهب البصريين فالاسم محول على فعل قبله مضمر يفسره الظاهر⁽¹¹²⁾، كقوله تعالى: ((إذا السماء انشقت)).

ويذهب الكوفيون إلى أنه فاعل متقدم على فعله، أو أنه مبتدأ وخبره الجملة الفعلية بعده⁽¹¹³⁾.

وقال ابن يعيش أن ((إن)) إذا كان بعدها فعل مضارع مجزوم قبح تقدم الاسم إلا في الضرورة الشعرية فهو مباح، أما إذا كان الفعل ماضياً كقوله تعالى: ((إن امرؤ هلك)) فيجوز تقدم الاسم⁽¹¹⁴⁾.

ويذهب أحد الباحثين إلى أن رأي البصريين بعيد عن المعنى، فما الغرض من الحذف والتقدير إذا كان مفسداً لصحة الكلام⁽¹¹⁵⁾.

النتائج

- 1- موقف النحويين من آراء الزجاج، كان متبايناً، بين الرافض والقبول، والاستحسان والقيح، وتأبيده وتخطئته.
 - 2- على الرغم من عدّ الزجاج ضمن أعلام النحويين، في القرن الثالث وأشهرهم، وكان كتابه دستوراً يرجع إليه النحويون بعده، إلا أنه كان محط اتهام منهم، بالسفه، والغلط، والوهم.
 - 3- من أسباب النقد الموجه للزجاج، أنه استعمل منهجه الخاص في استنباط الأحكام، واعتماده على المعنى في تخريج النصوص، بالإضافة إلى القياس، والسماع، فله فكرًا ونظرًا خاصًا به.
 - 4- لتلاميذ الزجاج النصيب الأكبر من النقد الموجه له، فهناك من كان متعصباً لآراء شيخه وهو النحاس واقتفى أقواله وأفاد منها في كتبه، وهناك من هاجمه وهو أبو علي الفارسي واتهمه بالفساد، وعدم الاستقامة، والغلط والوهم.
 - 5- اختلف الباحثون في تحديد أسلوب الزجاج في إطلاق الأحكام النحوية، فاتهموه أنه مقلد لمن سبقه، وذهب آخرون إلى أنه يمتلك منهجاً خاصاً، ومن ذلك خلطه بين المذهبين.
 - 6- إن من أسباب الخلاف النحوي هو طبيعة النصوص القرآنية التي تحتل أكثر من معنى، وفيها ما يحتمل الحقيقة والمجاز، والعام والخاص وكل معنى مختلف يؤدي إلى أعراب مختلف.
- هوامش البحث:

- (1) ينظر: معاني القرآن للزجاج: 100/1-101.
- (2) ينظر: لأغفال: 118/1-120.
- (3) ينظر: أعراب القرآن للنحاس: 201/1.
- (4) الكتاب لسبويه: 5/3.
- (5) ينظر: التبيان للعكبري: 40/1.
- (6) ينظر: معاني القرآن وأعرابه للزجاج: 160/1-161.
- (7) ينظر: الكتاب لسبويه: 5/3.
- (8) ينظر: الاغفال: 335/1-336.
- (9) ينظر: معاني النحو لفاضل صالح السامرائي: 360/3-361، النحو الوافي عباس حسن: 299/4-300.
- (10) ينظر: معاني القرآن للزجاج: 185/1.
- (11) ينظر: الكتاب لسبويه: 38/3.
- (12) ينظر: معاني القرآن للفراء: 64/1.
- (13) ينظر: المقتضب: 20/2.

- (14) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 353/1.
- (15) ينظر: الاغفال: 373/1، والتعليقة على الكتاب: 155/2.
- (16) ينظر: الدر المصون: 39-37/2.
- (17) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 186/1.
- (18) ينظر: معاني القرآن للفراء: 65/1.
- (19) ينظر: معاني القرآن للزجاج: 186/1.
- (20) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 253/1.
- (21) ينظر: الكتاب لسيبويه: 148/3، الاغفال: 402-400/1.
- (22) الاغفال: 403/1.
- (23) الدر المصون: 45-44/2.
- (24) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 226/1.
- (25) ينظر: الأغفال: 422/1.
- (26) ينظر: الخصائص: 182/2.
- (27) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 286/1.
- (28) ينظر: الكتاب: 26-21/3.
- (29) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 286/1.
- (30) ينظر: الاغفال: 73-72/2.
- (31) ينظر: الحجة للقراءة السبعة: 306-305/2، والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي: 147/2.
- (32) ينظر: شرح ابن عقيل: 11-10/4، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 170.
- (33) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 327/1، ومعان القرآن للأخفش: 312/1.
- (34) معاني القرآن وإعرابه: 327/1.
- (35) ينظر: الاغفال: 100-98/2.
- (36) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 223-222، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 51/1.
- (37) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: 1529-1528/3.
- (38) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 436/1.
- (39) ينظر: المصدر نفسه: 186/1.
- (40) الاغفال: 134/2.
- (41) ينظر: الكتاب لسيبويه: 108-107/3، والأغفال: 135/2، والتعليقة على كتاب سيبويه: 214-213/2.
- (42) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 392/1.
- (43) ينظر: الكشف: 576/1.
- (44) ينظر: الدر المصون: 291/3.
- (45) ينظر: تفسير البحر المحيط: 534/2.
- (46) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 492-491/1.
- (47) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 492-491/1.
- (48) ينظر: الاغفال: 141/2.
- (49) ينظر: الكشف: 663/1.
- (50) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 394/1، والجنى الداني في حروف المعاني: 94، والدر المصون: 496/3.
- (51) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 422/1، والحجة للقراءة السبعة: 101/3.
- (52) ينظر: شرح ابن يعيش 522 /3.
- (53) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 64-62/2، الكتاب لسيبويه: 16/3، وإعراب القرآن للنحاس: 463/1.

- (54) ينظر: الاغفال: 162-159/2.
- (55) ينظر: شرح السيرافي: 205/3.
- (56) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب: 36/2.
- (57) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 33 ، وهمع الهوامع في شرح الجوامع: 376/2، والأصول في النحو لابن السراج: 149/2، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: 1651/4، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لابن مالك: 424/3.
- (58) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: 253/1.
- (59) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 353.
- (60) معاني القرآن وعرابه: 431-430/2.
- (61) ينظر: الكتاب لسيبويه: 36-35/1، الاغفال: 303-302/2.
- (62) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 751 ، وشرح الأشموني: 449/1.
- (63) ينظر: معاني القرآن للزجاج: 261/3.
- (64) ينظر: الكتاب لسيبويه: 38/1.
- (65) ينظر: معاني القرآن وعرابه: 74/2.
- (66) ينظر: الأصول في النحو: 260/2.
- (67) ينظر: الدر المصون: 586/3.
- (68) ينظر: تفسير البحر المحيط: 182/3.
- (69) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 332/1.
- (70) ينظر: الجنى الداني في حرف المعاني: 49، ارتشاف الضرب: 1701-1700/4.
- (71) ينظر: النحو الوافي: 450/2.
- (72) ينظر: معاني القرآن وعرابه: 107/3.
- (73) ينظر: شرح السيرافي: 100-99/3.
- (74) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب: 309، وائتلاف النصرة: 178.
- (75) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 226، التبيين عن مذاهب النحويين: 410.
- (76) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 326/2، شرح الرضي: 124/3، الانتصار لسيبويه على المبرد: 169-170، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: 691/2.
- (77) ينظر: الكشف: 280-279/3.
- (78) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 893 ، همع الهوامع: 283/2، ارتشاف الضرب: 1536-1535/3.
- (79) ينظر: معاني النحو: 276/2.
- (80) ينظر: شرح الأشموني: 528/1، النحو الوافي: 360/2.
- (81) ينظر: الدر المصون: 487/6.
- (82) ينظر: معاني القرآن وعرابه: 82-80/3.
- (83) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 305/2.
- (84) ينظر: الحجة للقراء السبعة: 385/4.
- (85) ينظر: الكشف: 240/3.
- (86) ينظر: شرح الرضي: 359/4.
- (87) شرح السيرافي: 466-465/2.
- (88) ينظر: معاني القرآن وعرابه: 8/4.
- (89) الأغفال: 513/2.
- (90) ينظر: معاني القرآن وعرابه للزجاج: 384/3.
- (91) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 245-244/1.
- (92) ينظر: شرح شذور الذهب لأبن هشام 230، شرح الكافية الشافية لأبن مالك 367 / 1 .

- (93) ينظر: معاني القرآن للاخفش: 447/2 ، إعراب القرآن للنحاس: 3/ 64، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: 7/ 184.
- (94) ينظر: معاني القرآن واعرابه: 3/ 415.
- (95) ينظر: الاغفال 2/ 440 - 443
- (96) سر صناعة الإعراب: 2/ 78.
- (97) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 42-43.
- (98) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 324.
- (99) الاغفال: 2/ 329-330.
- (100) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 104، الاغفال: 2/ 331.
- (101) الدر المصون: 6/ 296.
- (102) معاني القرآن لفراء: 1/ 162.
- (103) ينظر: معاني القرآن للزجاج: 2/ 410.
- (104) ينظر: الاغفال: 2/ 295-298.
- (105) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/ 347.
- (106) ينظر: أمالي ابن الحاجب: 1/ 124.
- (107) ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 310، البديع في علم العربية لأبن الأثير: 1/ 664، النحو الوافي: 4/ 175.
- (108) ينظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1403-1404، شرح التصريح: 2/ 303.
- (109) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 431.
- (110) شرح ابن عقيل: 2/ 86.
- (111) ينظر: معاني لقران وإعرابه 2/ 136
- (112) ينظر: الخصائص: 2/ 382، شرح السيرافي: 3/ 322.
- (113) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 422، المدارس النحوية، شوقي ضيف: 207.
- (114) شرح المفصل: 9/ 9-10.
- (115) معاني النحو لفاضل السامرائي: 4/ 102.

المصادر

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ) تحقيق: رجب عثمان محمد - رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1418 هـ - 1998 م
2. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ابن السراج (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت.
3. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت 338 هـ) تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم - دار الكتب العلمية - بيروت - ط 1 - 1421 هـ
4. الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح - دار الفكر - عمان، ط 2 - 1418 هـ
5. الإغفال، أبي علي بن أحمد الفارسي، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، دبي 2003م.
6. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت 646 هـ) تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الاردن، دار الجيل- بيروت 1409 هـ - 1989 م
7. الانتصار لسيبويه على المبرد، أبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 1، 1416 هـ - 1996 م.

8. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت 577 هـ) المكتبة العصرية - ط 1 - 1424 هـ - 2003 م
9. انتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1407هـ-1987م.
10. البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- السعودية، ط1، 1420هـ.
11. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد الجاوي.
12. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ-1986م.
13. التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي الفارسي(ت377هـ) تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط1-1410هـ-1990م.
14. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف، أبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1413هـ-1993م.
15. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت 749هـ)، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ-2008م.
16. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت 749هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1413هـ-1992م.
17. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206 هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط 1، 1417 هـ - 1997 م
18. الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي (ت 337 هـ) تحقيق : بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني - دار المأمون للتراث - دمشق - ط 2، 1413 هـ - 1993 م.
19. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ)، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
20. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
21. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1421هـ-2000م.
22. شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوزي القاهري الشافعي (ت 889 هـ) تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1423 هـ - 2004 م
23. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، 1400هـ-1980م.

24. شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1429هـ- 2008م.
25. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي (ت 900 هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط 1، 1419 هـ 1998 م
26. شرح التسهيل لابن مالك، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت 827هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي - اطروحة دكتوراه مطبوعة- ط1، 1403هـ- 1983م.
27. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى زين الدين المصري (ت 905هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م.
28. شرح الكافية الشافعية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار احياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1402هـ- 1982م.
29. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء ابن يعيش، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ- 2001م.
30. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ- 1988م.
31. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ- 1998م.
32. اللباب في علل البناء والإعراب، أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: الدكتور غازي مختار طليمات، دار الفكر- دمشق، ط1، 1416هـ- 1995م.
33. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي البصري (ت209هـ)، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي- القاهرة، 1381هـ.
34. المدارس النحوية/ أحمد شوقي عبد السلام ضيف (ت 1426هـ)، دار المعارف.
35. معاني القرآن وإعرابه، أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311هـ)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط 1، 1408 هـ - 1988 م
36. معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي البلخي البصري الأخص الأوسط (ت 215هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ- 1990م.
37. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح اسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف- مصر ، ط1.
38. معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر- الأردن، ط1، 1420هـ- 2000م.
39. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط6، 1985م.
40. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس المبرد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب- بيروت.
41. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط15.
42. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة الوقفية- مصر.